THE CARTER CENTER

NEWS RELEASE

بيان مركز كارتر حول المخاطر على الديمقراطيـة في تونس

تونس العاصمة، تونس (4 أفريل 2023) — يعبّر مركز كارتر عن قلقه إزاء ايقاف الحكومة التونسية للعديد من الفاعلين السياسيين خلال الأسابيع الأخيرة ورفضها لمطالب تتعلّق باحتجاجات سلميّة. إذ تمثل هذه الإجراءات تهديدًا مباشرا ومتزايدًا للمؤسسات الديمقراطية في تونس.

يطالب المركز كافة السلطات التونسية بضمان احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وتطبيقها على الجميع على قدم المساواة. يجدد المركز دعوته للقادة التونسيين للانخراط في مشاورات شاملة وواسعة النطاق قصد معالجة نقائص دستور 2022 والمراسيم التي أصدرها الرئيس الحالي منذ 25 جويلية 2021. يجب على البرلمان الجديد أن يراقب بفعالية الإجراءات التنفيذية والحكومية وأن يساهم في إعادة التوازن بين سلط الدولة الثلاث.

تشمل قائمة الموقوفين منذ غرّة فيفري عدة سياسيين وقضاة ومسؤولين حكوميين سابقين ورجال أعمال ونقابيين وصحفيين. وقد تمت بعض الإيقافات بناء على تهم تتسّم عادة بالغموض كـ"التآمر على أمن الدولة" ودون الكشف عن أيّ أدلّة محدّدة. يمثّل ذلك انتهاكا جسيما لحقوق الشعب التونسي المكرّسة دستورياً والحقوق المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية، بما في ذلك الحق في قرينة البراءة "حتى تثبت الإدانة في محاكمة عادلة".

يأتي إيقاف العديد من المعارضين السياسيين للرئيس قيس سعيد في أعقاب تصريحات للرئيس تشيطن أولئك الذين عارضوا أجندته السياسية منذ 25 جويلية 2021. في غياب أدلة محددة، قد يتصوّر الرأي العام أنّه قد تم إيقاف هؤلاء الأشخاص والاحتفاظ بهم بشكل غير قانوني لمجرد أنّهم مارسوا حقوقهم في حرية الرأي والفكر والتعبير التي يكفلها الدستور.

إن الحظر غير القانوني على الاحتجاج السلمي مثير أيضا للقلق، إذ أن حق المواطنين في التجمع مكرس بدستور 2022 وبالمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية. إلا أن والي تونس رفض الترخيص لمجموعة معارضة للاحتجاج سلميا يوم 5 مارس على الإيقافات التعسفية. ومع أنه من المطمئن أنه لم يتم القبض على أي شخص شارك في الاحتجاج المذكور، فإن المركز قلق من عدم احترام حق التونسيين في التجمع والتعبير.

يقرّ المركز بحق السلطات التونسية في إيقاف من خالف القوانين الجزائية المشروعة والاحتفاظ بهم. ومع ذلك، يتعين على السلطات بشكل خاص أن تتحلى بالشفافية الكاملة وأن يعمل القضاء كسلطة مستقلّة ويحمي حقوق الموقوفين عندما يكون هؤلاء الموقوفون معارضين سياسيين للرئيس.

يجب أن تتم أي محاكمة في إطار قضاء مستقل وحر لا يخضع لأي ضغط لا مبرّر له وفي إطار محاكمات عادلة تحترم فيها قرينة البراءة. لضمان احترام السلطات التونسية لحقوق مواطنيها، وحرية واستقلال القضاء لحماية هذه الحقوق، يجب على الرئيس اتخاذ إجراءات سريعة لإنشاء محكمة دستورية.

إن قيام الرئيس بإصدار مراسيم تعدّل الإطار القانوني للانتخابات في مطلع شهر مارس، قبل أيام فقط من الجلسة الأولى للبرلمان المنتخب حديثًا هو أمر مثير للقلق أيضًا لأنه يرسّخ الاتجاه المتمثل في تعديل القوانين الهامة التي تضمن الديمقراطية من خلال المراسيم الرئاسية بدلاً من القواعد الديمقراطية ويتعدّى على صلاحيات البرلمان في أداء دوره التشريعي. سيكون للتعديلات المدخلة على القانون الانتخابي تداعيات واسعة على مبادئ اللامركزية في تونس، بما في ذلك الحل المبكر للمجالس البلدية. كما تنص المعايير الدولية على أن تعديل القوانين الانتخابية يجب ألا يتم إلا بعد التوصل إلى توافق واسع.

ختاما، يؤيّد المركز توصيات الفريق العامل على الاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة حول تونس، ويحث السلطات التونسية على الإسراع بتنفيذ التوصيات المقترحة، والتي تشمل:

- إرساء المحكمة الدستورية في أقرب الآجال
- مواصلة العمل على مواءمة القوانين التونسية مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في ميدان حقوق الإنسان
- تعزيز المؤسسات الديمقراطية
- حماية الحقوق المدنية والسياسية
- ضمان الفصل بين السلطات واستقلال النظام القضائي
- التراجع عن جميع السياسات التي تهدّد استقلال السلطة القضائية واعتماد قانون يحمي السلطة القضائية من تدخل السلطة التنفيذية.

نبذة عامة

يتواجد المركز في تونس منذ 2011، وقد لاحظ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 2011 والانتخابات الرئاسية والبرلمانية سنتي 2014 و2019 والانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر 2022، وكذلك عملية صياغة الدستور التي أدّت إلى اعتماد دستور 2014.

للاتّصال

في أطلنطا، ماريا كارتايا: maria.cartaya@cartercenter.org

في تونس، دون بيسون: don.bisson@cartercenter.org

مركز كارتر

نشر السلام. محاربة المرض. بناء الأمل.

ساعد مركز كارتر، وهو منظمة غير حكومية وغير ربحية، على تحسين حياة الناس في أكثر من 80 دولة من خلال حلّ النزاعات؛ والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ والوقاية من الأمراض؛ وتحسين رعاية الصحة النفسية. وتأسّس المركز سنة 1982 على يد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وحرمه السيدة الأولى السابقة روزالين كارتر، بالشراكة مع جامعة إيموري، بهدف تعزيز السلام والصحة في جميع أنحاء العالم .

لزيارة موقعنا على الإنترنت: CarterCenter.org | لمتابعتنا على تويتر: @CarterCenter | لمتابعتنا على إنستغرام: @thecartercenter | لمتابعة صفحتنا على الفايسبوك: Facebook.com/CarterCenter | لمشاهدتنا على اليوتيوب: YouTube.com/CarterCenter